Document: EB 2015/116/R.22
Agenda: 10(a)
Date: December 2015
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

تقرير رئيس لجنة مراجعة الحسابات عن اجتماعها الثامن والثلاثين بعد المائة

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Ruth Farrant
المراقب المالي
ومدير شعبة المراقب والخدمات المالية
رقم الهاتف: 2281 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: r.farrant@ifad.org

Allegra Saitto
مديرة المحاسبة والإبلاغ المالي
شعبة المراقب والخدمات المالية
رقم الهاتف: 2405 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: a.saitto@ifad.org

نشر الوثائق:

Alessandra Zusi Bergés
القائمة بأعمال
مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2092 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة السادسة عشرة بعد المائة
روما، 16–17 ديسمبر/كانون الأول 2015

للاستعراض

تقرير رئيس لجنة مراجعة الحسابات عن اجتماعها الثامن والثلاثين بعد المائة

1- تود لجنة مراجعة الحسابات لفت انتباه المجلس التنفيذي إلى القضايا التي نظرت فيها في اجتماعها الثامن والثلاثين بعد المائة المنعقد بتاريخ 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2015.

اعتماد جدول الأعمال

2- اعتُمد جدول الأعمال، مع إضافة بند إلى جدول الأعمال يتعلق بتأثير زيادة قيمة الدولار الأمريكي على الحسابات المالية لعام 2015 تحت بند مسائل أخرى.

محاضر الاجتماع السابع والثلاثين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات

3- تمت الموافقة على المحاضر مع بعض التغييرات التحريرية التي تم الاتفاق عليها خلال الاجتماع.

برنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج، والميزانيتان العادية والرأسمالية للصندوق لعام 2016، وبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2016 وخطته الإشارية للفترة 2017–2018

4- تتم تغطية مناقشة اللجنة لهذا البند في تقرير منفصل (EB 2015/116/R.3).

خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف في الصندوق لعام 2016

5- عرض مدير مكتب المراجعة والإشراف خطة عمل المكتب المقترحة لعام 2016، موضحا بأن اختيار المراجعات لعام 2016 استند إلى تقدير للمخاطر والأولويات المؤسسية. وتم النظر في الحضور الميداني واللامركزية كمجال أولوية جارية.

6- خلال عام 2015، تم إدخال نهج المراجعة عن بعد من أجل المكاتب القطرية للصندوق، والذي سمح بتوسيع تغطية المراجعة. وسوف يتم تطبيق هذه الطريقة أيضا في عام 2016.

7- تم إبلاغ اللجنة بأن الجهود ستتركز في مجال التحقيقات على معالجة العبء الثقيل لحالات التحقيق الناجم عن المعدل المرتفع للتأجيلات إلى مكتب المراجعة والإشراف خلال عام 2015.

8- كما أوضح مدير مكتب المراجعة والإشراف أن مخصصات ميزانية المكتب المقترحة لعام 2016 هي أعلى بقليل مما كانت عليه في عام 2015.

9- اتفق الأعضاء على خطة العمل وطلبوا توضيحا حول المجالات التي يعتبرها المكتب ذات مخاطر عالية وحول التوجهات الأخيرة في حالات الفساد.

10- وأوضح مدير مكتب المراجعة والإشراف أن مجالات المخاطر العالية التي حددها المكتب تضمنت عملية اللامركزية والمتطلبات الائتمانية للأموال المتممة التي تشكل عبئا إضافيا على الصندوق. وللتصدي لهذه المجالات، يخطط المكتب لمتابعة زيادة تغطية مراجعة المكاتب القطرية ولإجراء مراجعة للمنح، نظرا إلى أن أغلبية الأموال المتممة تقدم كمنح. وأُبلغت اللجنة بأن التوجه في حالات الفساد متباين؛ إلا أن العدد الإجمالي للحالات المحالة إلى المكتب قد ازداد في عام 2015. وقد اتخذ المكتب عدة تدابير لمعالجة الحالات تبعا للظروف، بما في ذلك الإحالات إلى السلطات الوطنية.

11- وبهذا استُكمل استعراض خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف، التي ستقدم للتأكيد إلى المجلس التنفيذي في دورته السادسة عشرة بعد المائة في ديسمبر/كانون الأول 2015.

الاستعراض السنوي لبيان سياسة الاستثمار في الصندوق

12- قدمت إدارة الصندوق خلفية بيان سياسة الاستثمار وأساسه المنطقي. وكان هدف مراجعة عام 2015 ضمان استخدام مجموعة شاملة من الأدوات وفقا للسيناريوهات الاقتصادية والمالية الرئيسية؛ كما قُصد منها أيضا تحسين كفاءة عمليات الخزانة.

13- ركزت المراجعة على فئات الأصول والأدوات المالية المؤهلة وشملت ميزانية المخاطر. واستحدثت التغييرات الرئيسية التالية:

(أ) تطوير أسهم السوق كفئة أصول مؤهلة، ولكن ضمن حدٍ حصيف للحافظة قدره 10 في المائة؛
(ب) إعادة إدخال إقراض السندات لخلق مصدر ثابت لدخل متواضع من أجل تعزيز العوائد؛
(ج) السماح للوسائل المالية المشتقة بتعزيز أداة إدارة الأصول والخصوم.

14- كما أوضحت إدارة الصندوق أيضا أن مستويات ميزانية المخاطر الحالية كافية لاستيعاب تعرض محدود للأسهم، وأنه لا ضرورة لأي تغييرات في ميزانية المخاطر الحالية. وأبلغت الإدارة اللجنة بأن إدخال فئة الأصول تلك سيكون تدريجيا ومستندا إلى عوامل السوق الاقتصادية والمالية وإلى الاعتبارات الاستراتيجية والمتعلقة بالسيولة.

15- وطلبت اللجنة إيضاحات بشأن: مخاطر وتكاليف العملات المرتبطة بالأنشطة الاقتراضية؛ وبهذا الصدد تم التذكير بضرورة النظر في تكاليف التحوط عند تقدير الاستدامة المالية لأي عملية اقتراضية كما يتطلب ذلك الإطار العام للاقتراض؛ والمقارنات مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى؛ واستخدام المشتقات المالية؛ والمخاطر المرتبطة بإقراض الأوراق المالية نظرا لعدم اليقين القانوني بشأن استحقاقات الأوراق المالية المُقرضة في حالة حل الطرف المقابل؛ ومستوى السلطة داخل المؤسسات المالية الدولية المختلفة للموافقة على التغييرات في سياسات الاستثمار. واستفسر بعض أعضاء اللجنة عن المستويات المستهدفة الممكنة المحددة لعوائد الاستثمار، وعن طريقة إدخال الأسهم المالية، وكيفية التعامل مع مخاطر الأطراف المقابلة.

16- قدمت الإدارة أجوبة مفصلة، موضحة أن الأنشطة الاقتراضية تزيد من المخاطر المرتبطة بالتعرض لتغير أسعار العملات. وقد تم التعامل مع تلك المخاطر حتى الآن عن طريق ضمان أن العمليات الإقراضية تعيّن بنفس عملة الأموال المقترضة. كما تم التوضيح بأن المبادلات بين العملات تستخدم من قبل المؤسسات المالية الدولية الأخرى كتدابير تحوط. وأشارت الإدارة إلى أن الصندوق لم يحدد مستوى مستهدفا للعائد وإنما ربط التفويضات المختلفة بمعايير خارجية. كما تمت الإشارة إلى أنه سيتم تناول مخاطر الأطراف المقابلة عن طريق طلب ضمانات، واختيار دقيق للأطراف المقابلة استنادا إلى التصنيف والتحليل الإضافي. وأوضحت الإدارة أيضا بأن إدخال المشتقات المالية هو رهن بمفاوضات حول إطار قانوني، الأمر الذي يمكن أن يكون عملية طويلة.

17- وبهذا اعتبر أن بيان سياسة الاستثمار قد تم استعراضه وسوف يعرض على المجلس التنفيذي للموافقة عليه في دورته السادسة عشرة بعد المائة في ديسمبر/كانون الأول 2015، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه يجب

إدخال حافظة استثمارات الأسهم بشكل تدريجي، ولا سيما في السنة الأولى، وأنه يجب لذلك تحقيق السقف الإجمالي البالغ نسبة 10 في المائة بشكل تدريجي أيضا.

برنامج عمل لجنة مراجعة الحسابات لعام 2016

18- قدم رئيس اللجنة برنامج العمل وفتح باب المناقشة باقتراح بعض التغييرات على خطة العمل. وقد تم مناقشة تلك التغييرات إلى جانب اقتراحات من أعضاء آخرين. وعلى وجه الخصوص، وفي حين أُوضح أن الاستعراض لا يشكل بالضرورة تعديلا للشروط العادية، شكك بعض الأعضاء في إدراج البند الخاص بشروط الإقراض العادية في اجتماع سبتمبر/أيلول على أساس أن الاستعراض سيكون سابقا لأوانه وغير مطلوب. واعترض رئيس اللجنة قائلا بأن الاستعراض، على العكس من ذلك، قد تأخر، حيث أنه لم يجر في عام 2014 مع أنه مطلوب على أساس سنوي بموجب قرار مجلس المحافظين المعتمد في فبراير/شباط عام 2013 (القرار 178/د-36)، والذي اعتمد "سياسات التمويل المقدم من الصندوق ومعاييره" ككل؛ وشدد رئيس اللجنة على أن الوثيقة الأخيرة تفوض المجلس التنفيذي وتتطلب منه *"تقرير أسعار الفائدة الواجب تطبيقها على القروض المقدمة بشروط عادية سنويا. ولهذا الغرض، يستعرض المجلس التنفيذي سنويا أسعار الفائدة واجبة التطبيق على القروض المقدمة بشروط عادية من أجل تعديلها، إذا لزم."* وأكد ممثل مكتب المستشار العام هذا التفسير.

وفي الختام، تبنّت لجنة مراجعة الحسابات برنامج العمل، وكان مفهوما بأن إدراج بند "استعراض شروط الإقراض" في جدول أعمال اجتماع سبتمبر/أيلول سيقرر في اجتماع اللجنة التاسع والثلاثين بعد المائة في مارس/آذار 2016، ومع التعديلات التالية:

(أ) سيتم نقل بند جدول الأعمال "استعراض إطار الاقتراض السيادي" من جدول أعمال اجتماع مارس/آذار إلى اجتماع يوليو/تموز؛

(ب) سيتم نقل بند جدول الأعمال "تحديث عن إطار الاقتراض السيادي" من جدول أعمال اجتماع سبتمبر/أيلول إلى اجتماع يوليو/تموز.

تقارير مراجعة حسابات المشروعات للسنة المالية 2014

19- قدمت إدارة الصندوق عرضا عاما وتحديثا عن وضع تقارير مراجعة حسابات المشروعات وأنشطة الإدارة المالية للمشروعات المتعلقة بها والتي اضطلع بها الصندوق في عام 2014. وزادت نسبة الرأي غير المتحفظ بشأن مراجعة الحسابات من 80 في المائة في عام 2013 إلى 88 في المائة في عام 2014.

20- لوحظت زيادة طفيفة في تقديم تقارير مراجعة الحسابات في أوانها من 58 في المائة في عام 2013 إلى 60 في المائة في عام 2014. وحيث تم تحديد مخاطر معتبرة تتعلق بالرقابة، طُلب من المشروعات إعداد خطة عمل محددة زمنيا.

21- أبلغت إدارة الصندوق اللجنة عن التحسينات المزمعة و/أو المنفذة بين 2014 و2015 كما يلي:

(أ) زيادة الانخراط في المنتديات الدولية التي تكرس نفسها لبناء قدرات الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة في البلدان النامية؛

(ب) تنفيذ المنحة المدعومة من الصندوق المقدمة إلى المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الإنتوساي) تعمل على تعزيز بناء قدرات بعض الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة في إقليمي أفريقيا الغربية والوسطى وأفريقيا الشرقية والجنوبية؛

(ج) تطوير و/أو تحديث عدد من الأدوات الشبكية لإدارة دورات مشروعات القروض والمنح.

22- اعترفت اللجنة بالتقدم المحرز في مجال مراجعة حسابات المشروعات وأحاطت علما بتقرير الوضع.

التقارير المالية المعيارية المعروضة على المجلس التنفيذي

23- عرضت إدارة الصندوق الوثائق التالية:

(أ) الموارد المتاحة لعقد الالتزامات (للاستعراض)؛

(ب) تقرير عن وضع مساهمات التجديد العاشر لموارد الصندوق (للعلم)؛

(ج) تقرير عن حافظة استثمارات الصندوق للفصل الثالث من عام 2015 (للاستعراض).

24- أكدت إدارة الصندوق أن الموارد المتاحة لعقد الالتزامات من أجل برنامج القروض والمنح في الصندوق تحدد الآن في إطار نهج التدفقات النقدية المستدامة.

25- قدمت إدارة الصندوق تحديثا عن وضع مساهمات التجديد العاشر لموارد الصندوق وأحاطت اللجنة علما بأنه منذ تاريخ إصدار التقرير تلقى الصندوق وثائق مساهمة إضافية تقابل 46.6 في المائة من إجمالي التعهدات.

26- قدمت إدارة الصندوق تحديثا عن أداء حافظة الاستثمارات، وأبلغت عن عائد استثمارات سلبي بقيمة 4.8 مليون دولار أمريكي، مع أداء سلبي منذ بداية عام 2015 حتى تاريخه نسبته 0.15 في المائة. وأشارت إدارة الصندوق إلى أن جميع بارامترات المخاطر بقيت تحت مستوى الميزانية كما تتطلب سياسة الاستثمار.

27- طلبت اللجنة توضيحا عن حافظة استثمارات الصندوق، ولا سيما عن الأداء مقارنة بالمعايير، وعن مستوى الخسائر المحققة وغير المحققة.

28- أوضحت إدارة الصندوق أن الأداء خلال الفصل الثالث من عام 2015 كان أقل من المستوى المعياري وأن ذلك يعود إلى ظروف السوق الصعبة جدا؛ إلا أن جميع الخسائر حتى الآن غير محققة، ويتوقع لها أن تبقى كذلك، نظرا إلى السيولة الكبيرة المتوفرة للصندوق لتلبية متطلبات الصرف.

29- تم الاتفاق على أنه ينبغي للإدارة في عرضها لهذا البند من جدول الأعمال أن تصف بشكل أكثر وضوحا أداء التفويضات المختلفة بالإضافة إلى مستوى المكاسب والخسائر المحققة وغير المحققة.

30- تم استعراض التقارير دون أي تعليقات أخرى.

مسائل أخرى

(أ) التقرير المرحلي السنوي عن مرفق مصرف التنمية الألماني

31- عرضت إدارة الصندوق التقرير المرحلي السنوي الأول عن ترتيبات التمويل مع مصرف التنمية الألماني. وتم تسليط الضوء على أن القرض يمثل مصدرا لتمويل برنامج القروض والمنح في إطار التجديد التاسع لموارد الصندوق. وقد تم دمج إدارة أموال المصرف بسلاسة في الإطار التشغيلي للصندوق. وقد كانت جميع النسب المالية إلى حد كبير ضمن العتبات التي وضعتها الاتفاقية الإطارية مع مصرف التنمية الألماني، وأيضا ضمن عتبات إطار الاقتراض السيادي. وقد كان تنفيذ هذه المبادرة تجربة إيجابية ولّدت دروسا مستفادة.

32- تمت الإشارة إلى أن الفجوة بين المشروعات والموارد فيما يتعلق بالتجديد التاسع لموارد الصندوق، الذي كان من شأن مرفق مصرف التنمية الألماني دعمه، قد تم تضييقها على مدى السنتين الأخيرتين كنتيجة للتغييرات الإيجابية في الافتراضات الأساسية للنموذج. ولذا فإنه لن يلزم بالفعل سوى 300 مليون يورو من أصل ال400 مليون يورو الخاصة بالمرفق لدعم برنامج القروض والمنح لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق. أما ال100 مليون يورو المتبقية فما زالت متوفرة بموجب المرفق حتى عام 2018، وسوف تنظر إدارة الصندوق في هذا المبلغ إلى جانب الخيارات الأخرى المتوفرة للاقتراض السيادي في إطار التجديد العاشر لموارد الصندوق. ولكن أي ترتيب مثل هذا سيكون موضوع مشاورات مع المجلس التنفيذي وموافقته المسبقة.

33- طلب أعضاء اللجنة توضيحات حول: إمكانية ترحيل الرصيد غير المسحوب من تمويل مصرف التنمية الألماني إلى فترة التجديد العاشر لموارد الصندوق؛ والشروط المعتمدة للإقراض المشتق؛ ومنهجية المحاسبة، والتكاليف المرتبطة بالمبادلات بين العملات في المستقبل. وتم التذكير بالتزام إدارة الصندوق بإعادة تقدير الامتثال لشروط الاستقرار المالي للإطار العام للاقتراض بمناسبة إبرام أي اتفاقية قرض إفرادي وعلى أساس تطور البارامترات ذات الصلة، وإبلاغ المجلس التنفيذي بذلك.

34- أوضحت إدارة الصندوق أنه تمت الموافقة على مرفق تمويل مصرف التنمية الألماني بموجب مبدأ الاستدامة الذاتية، ولأغراض محاسبية تم فتح دفتر أستاذ مخصص لتسجيل جميع الأنشطة ذات الصلة. كما تم التوضيح أيضا بأن موارد مصرف التنمية الألماني قد تم إقراضها إلى بلدان مؤهلة للتمويل بشروط عادية فقط وباليورو. وفي الحالات التي لا تتواءم فيها عملات الأموال المقترضة مع تلك الخاصة بالإقراض المشتق، سوف تؤخذ تكاليف التحوط في الاعتبار. وأكدت إدارة الصندوق على أنه سيتم إجراء تقدير أكثر شمولا بشأن امتثال اتفاقيات القروض الإفرادية الموقعة لشروط الاستقرار المالي للإطار العام للاقتراض في الفصل الأول من عام 2016.

35- اعتُبر أن الوثيقة قد تم استعراضها وسوف يتم عرضها على المجلس التنفيذي للموافقة عليها في دورته السادسة عشرة بعد المائة في ديسمبر/كانون الأول 2015.

(ب) تبعات زيادة قيمة الدولار الأمريكي على الحسابات المالية

36- تحت هذا البند، أبلغت إدارة الصندوق لجنة مراجعة الحسابات عن التأثير الذي تحدثه زيادة قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الأخرى على القوائم المالية للصندوق. وأُبلغت اللجنة أنه حتى تاريخ 30 سبتمبر/أيلول 2015، سجل الصندوق خسارة غير محققة من تحويل العملات الأجنبية المتعلقة بأصول القروض المقدمة بوحدات حقوق السحب الخاصة تبلغ قيمتها حوالي 236 مليون دولار أمريكي. وسوف يتم تسجيلها في قائمة العوائد. وأوضحت الإدارة أيضا أن خسارة التحويل تمثلت في بند محاسبة فقط، ولن يكون لها أي تأثير على الوضع النقدي العام ولا على أعمال الصندوق.